الأمم المتحدة
A/HRC/WG.6/45/COG/1
الجمعية العامة
Distr.: General
3 November 2023
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الخامسة والأربعون
22 كانون الثاني/يناير – 2 شباط/فبراير 2024

تقرير وطني مقدَّم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

الكونغو

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المنهجية والتشاور

1- يشكِّل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، في جمهورية الكونغو، محورين رئيسيين في عمل الحكومة. وتستند السياسة الوطنية في هذا المجال إلى الالتزام بالقيم العالمية والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة المؤرَّخ 26 حزيران/يونيه 1945، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948، وفي الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المؤرَّخ 26 حزيران/يونيه 1981، وميثاق الوحدة الوطنية وميثاق الحقوق والحريات المؤرَّخ 29 أيار/مايو 1991، فضلاً عن جميع صكوك حقوق الإنسان الوطنية والدولية ذات الصلة، التي صُدِّق عليها حسب الأصول.

2- وفي هذا الصدد، تؤكِّد ديباجة الدستور الكونغولي المؤرَّخ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2015 التزام البلد بقيم السلام والتماسك الاجتماعي. وينص الدستور على ضرورة "بناء جمهورية تقوم على مبادئ المساواة والأخوة والمشاطرة والتضامن من ناحية، وضمان النهوض بأوضاع الجميع في إطار جمهورية تحترم حقوق الإنسان غير القابلة للتقييد، من ناحية أخرى".

3- ومن هذا المنطلق، تبذل جمهورية الكونغو جهوداً لتنفيذ ما قبلته من توصيات في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. وقد تلقَّت جمهورية الكونغو، خلال ذلك الاستعراض، الذي جرى في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، ما مجموعه 194 توصية، قبلت منها 188 وأحاطت علماً بما عدده 6 توصيات.

4- ويقدِّم هذا التقرير، الذي أُعدَّ في سياق ما بعد الأزمة الصحية التي أفرزتها جائحة كوفيد-19، لمحة عن تنفيذ التوصيات التي قُبلت خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، ويعرض التقدم المحرز، والتدابير المتَّخذة في هذا الإطار. ويتناول أيضاً التطورات الهامة في ميدان حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو.

5- والتقرير ثمرة عملية وطنية تشاركية وشاملة. وهو تتويج لنهج تشاوري انطلق في عام 2020. وتمثَّل هذا النهج في تعميم مصفوفة تنفيذ التوصيات[1] على المؤسسات والإدارات المعنية والبرلمان والمنظمات غير الحكومية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، وتصنيف التوصيات حسب موضوعها[2] من أجل تيسير فهمها.

6- ولضمان المساهمة الفعالة لجميع الجهات صاحبة المصلحة في هذه العملية، عقدت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بمتابعة التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان اجتماعات منتظمة.

7- وعُقدت حلقة عمل لإقرار التقرير مع جميع الجهات الفاعلة الحكومية. وقد أسهم المجتمع المدني في إعداد هذا التقرير وشارك في هذه العملية منذ بدايتها. واعتمد مجلس الوزراء، برئاسة رئيس الوزراء، رئيس الحكومة، التقرير النهائي.

ثانياً- الإطار المعياري والمؤسسي

ألف- الإطار المعياري

1- الصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان

8- صدَّقت جمهورية الكونغو، منذ استعراضها في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، وانضمت إلى الصكوك القانونية التالية التي لم تكن طرفاً فيها:

- البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في 22 كانون الثاني/يناير 2008؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، في 25 نيسان/أبريل 2016؛
- اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي، في 14 شباط/فبراير 2014؛
- الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام 1954، في 5 آب/أغسطس 2020؛
- الاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961، في 5 آب/أغسطس 2020؛
- البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2020؛
- اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن الراحة الأسبوعية، وسياسة العمالة، وإعانات العجز والشيخوخة والورثة، والرعاية الطبية وإعانات المرض، وتحديد المستويات الدنيا للأجور، وممثلي العمال، والإجازة الدراسية مدفوعة الأجر، في 30 كانون الأول/ديسمبر 2022؛
- اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن شروط العمل، والإعانات في حالة إصابات العمل، وتنمية الموارد البشرية، والعمل الليلي، وظروف العمل في الفنادق والمطاعم، وحماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم، والسلامة والصحة في الزراعة، في 4 أيار/مايو 2022.

9- واستهلت جمهورية الكونغو عملية التصديق على اتفاقيات أخرى تشمل ما يلي:

- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛
- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المنزليين؛
- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية؛
- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن التعاون الإقليمي في مكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

2- التشريعات الوطنية

10- واصلت جمهورية الكونغو، بعد استعراضها في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، عملية تنقيح القوانين التقليدية[3]، التي استهلتها في إطار مشروع العمل من أجل تعزيز سيادة القانون والنهوض بوضع الجمعيات.

11- وهكذا اعتمدت جمهورية الكونغو القانون رقم 10-2022 المؤرَّخ 20 نيسان/أبريل 2022 المتعلق بقانون السجون في جمهورية الكونغو. وينص هذا القانون على الامتثال للمعايير الدولية في السجون ويحسِّن إلى حد بعيد حالة حقوق الإنسان في أماكن الاحتجاز.

12- وأُصدرت أيضاً تشريعات أخرى، تشمل ما يلي:

- قانون مويبارا رقم 19-2022 المؤرَّخ 4 أيار/مايو 2022 المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة في جمهورية الكونغو؛
- القانون رقم 88-2022 المؤرَّخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2022 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- القانون رقم 54-2021 المؤرَّخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 الذي ينظِّم نشاط التعميل في جمهورية الكونغو؛
- القانون رقم 55-2021 المؤرَّخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 الذي ينظِّم نشاط التأجير التمويلي في جمهورية الكونغو؛
- القانون رقم 41-2021 المؤرَّخ 29 أيلول/سبتمبر 2021 الذي ينظِّم حق اللجوء ووضع اللاجئين؛
- القانون رقم 27-2020 المؤرَّخ 5 حزيران/يونيه 2020 المتعلق بمكافحة الجريمة السيبرانية؛
- القانون رقم 3-2019 المؤرَّخ 7 شباط/فبراير 2019 بشأن إنشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد؛
- القانون رقم 4-2019 المؤرَّخ 7 شباط/فبراير 2019 بشأن إلزام المواطنين المنتخبين لشغل منصب عام رفيع أو المعيَّنين لشغله بإقرارات الذمة المالية؛
- القانون رقم 6-2019 المؤرَّخ 5 آذار/مارس 2019 المتعلق بقانون التنمية الحضرية والبناء؛
- القانون رقم 18-2019 المؤرَّخ 24 أيار/مايو 2019 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية للشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية وصلاحياتها وتشكيلتها وسير عملها؛
- القانون رقم 26-2019 المؤرَّخ 5 حزيران/يونيه 2019 بشأن الجريمة السيبرانية؛
- القانون رقم 22-2019 المؤرَّخ 17 حزيران/يونيه 2019 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص؛
- القانون رقم 29-2019 المؤرَّخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بشأن حماية البيانات الشخصية.

13- وتنص المادة 27 من دستور جمهورية الكونغو المؤرَّخ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2015 على أنه "تعترف الدولة بحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع وحرية السير وحرية التظاهر، وفقاً للشروط التي يحدِّدها القانون، وتكفل هذه الحريات".

14- وتكمِّل التشريعات التالية هذا الإطار القانوني:

- القانون رقم 8-2001 المؤرَّخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 بشأن حرية الاتصالات؛
- القانون رقم 15-2001 المؤرَّخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2001 بشأن التعددية في قطاع الإعلام السمعي البصري؛
- القانون التنظيمي رقم 27-2022 المؤرَّخ 29 حزيران/يونيه 2022 المعدِّل لبعض أحكام القانون التنظيمي رقم 4-2003 المؤرَّخ 18 كانون الثاني/يناير 2003 الذي يحدِّد مهام المجلس الأعلى لحرية الاتصال وتنظيمه وتشكيلته وسير عمله.

15- وتتَّخذ جمهورية الكونغو تدابير تكفل ممارسة حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع السلمي وحرية التعبير.

باء- الإطار المؤسسي

16- لضمان وجود هيئة وطنية لمتابعة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أنشأ دستور 25 تشرين الأول/أكتوبر 2015 اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

17- ومنح الدستور اللجنة مركز هيئة دستورية، مما يضمن استقلاليتها وفقاً لمبادئ باريس.

18- ويحدِّد القانون رقم 30-2018 المؤرَّخ 7 آب/أغسطس 2018 صلاحيات اللجنة وتنظيمها وسير عملها. وقد خوَّل هذا القانون اللجنة ثلاث صلاحيات جديدة: تحريك مسائل تندرج ضمن نطاق اختصاصها من تلقاء نفسها، وإحالة مسائل إليها من قِبَل مؤسسات أخرى، ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان.

19- وتخصِّص الدولة للَّجنة ميزانية سنوية تتطور كل سنة. وتبلغ هذه الميزانية حالياً ملياراً وستمائة مليون فرنك أفريقي.

20- وتعتزم جمهورية الكونغو مواصلة إصلاح اللجنة من أجل زيادة تعزيز مهامها واستقلاليتها.

21- ويشمل النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها مؤسسات أخرى تؤدّي مهامها حالياً:

- الهيئة العليا لمكافحة الفساد، المسؤولة عن منع ومكافحة الفساد والرشوة والاحتيال والجرائم ذات الصلة؛
- اللجنة الوطنية للشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية، المسؤولة على الخصوص عن جمع ونشر أفضل الممارسات في مجال الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية؛
- المجلس الأعلى لحرية الاتصال، الذي تتمثل مهمته في ضمان وصول المواطنين بحرّية إلى المعلومات والاتصالات؛
- المجلس الوطني للحوار، وهو هيئة للتشاور وتهيئة أسباب التهدئة تسعى إلى تحقيق توافق الآراء بين القوى الحية في البلد بشأن القضايا السياسية الرئيسية التي تهم الوطن؛
- المجلس الاستشاري للحكماء والوجهاء التقليديين، الذي يبدي آراءه بشأن الحكم الديمقراطي والثقافي والاجتماعي للدولة ويقدِّم اقتراحات إلى الحكومة من شأنها أن تسهم في إرساء إدارة سياسية قائمة على التضامن؛
- المجلس الاستشاري للمرأة، الذي يسدي المشورة بشأن وضع المرأة ويقدِّم اقتراحات إلى الحكومة تروم تعزيز إدماج المرأة في مسار التنمية؛
- المجلس الاستشاري للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يبدي آراء ويقدِّم اقتراحات إلى الحكومة من أجل ضمان تقديم رعاية أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- المجلس الاستشاري للشباب، الذي يبدي آراءه حول القضايا المتعلقة بالنهوض بالشباب على أفضل وجه في إطار الحوكمة بين الأجيال؛
- المجلس الاستشاري للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، الذي يبدي آراءه بشأن القضايا المتعلقة بمشاركة المواطنين في حياة الأمة بهدف تعزيز حقوق المواطنين وحرياتهم والنهوض بالقيم الجمهورية؛

- برلمان الطفل في الكونغو، وهو منبر للتعبير الديمقراطي، وفضـــاء للتثقيف على المواطنة وسبيل من سبل مشاركة الأطفال في عملية صنع القرار بشأن القضايا التي تعنيهم؛
- وزارة مراقبة الدولة، التي تتولى إعداد وتنفيذ سـياسـة الدولة في مجال الرقابة الحكومية، وتحسين جودة الخدمة العامة ومكافحة الممارسات المنافية للقيم في الإدارة العامة؛
- المفوضـية السـامية للعدالة التصـالحية ومنع جنوح الأحداث وعلاجه، وهي مسـؤولة عن التربية المدنية والأخلاقية.

22- ولتعزيز الحوار والتفاعل والتشـــاور بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، أنشئ إطار للتفاعل والحوار في 22 شباط/فبراير 2019. وقد عقد إطار التفاعل والحوار هذا دورته الأولى في 10 شباط/فبراير 2020.

23- وتشـارك الهيئات الحكومية المذكورة أعلاه والمجتمع المدني، كلٌّ فيما يخصـه، في برامج للتوعية منذ عدة سنوات.

جيم- التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

24- تجمع جمهوريةَ الكونغو علاقاتُ تعاون ممتازة مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

25- وأُنجزت عدة أنشـــطة في ميدان حقوق الإنســـان بدعم من الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي وشركاء آخرين، تشمل ما يلي:

- تدريب المجتمع المدني وأجهزة إنفاذ القانون على حماية حقوق الإنسان في مقاطعة بول في عام 2018، في إطار التدخلات في مرحلة ما بعد النزاع، بالشـراكة مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وصـندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضـية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛
- وضع برنامج لدعم الإدارة الرشيدة، في عام 2019؛
- إنشاء منصة افتراضية داخل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لرصد توصيات الاستعراض الدوري الشـــامل في عام 2020، بالشـــراكة مع مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنســـان والديمقراطية في وسط أفريقيا؛
- حلقة العمل لتدريب الجهات الفاعلة الوطنية بشـأن تنفيذ توصـيات الاسـتعراض الدوري الشامل، في عام 2021؛
- وضع الخطة الاستراتيجية لإصلاح الدولة وإقرارها، في عام 2021؛
- تدريب موظفي إنفاذ القانون في برازافيل على حماية حقوق الإنســـان في ســـياق تطبيق التدابير الحكومية الرامية إلى مكافحة انتشار جائحة كوفيد-19، في عام 2021؛
- وضـع وتنفيذ خطة وطنية لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة في الوصـول إلى العدالة، في عام 2021؛
- تنظيم جلســـة إحاطة لإطلاع جماعات المجتمع المدني على إصـــلاح منظومة الأمم المتحدة وخطة عام 2030 وحقوق الإنسان، في عام 2023.

26- واســـتفادت جمهورية الكونغو، في عام 2021، من تدريب لفائدة الموظفين العموميين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على اســـتخدام الآليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنســـان، بدعم تقني ومالي من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا.

27- وردَّت جمهورية الكونغو على إجراء تقديم الشـكاوى لمجلس حقوق الإنسـان، في أعقاب شـكوى قُدِّمت ضـــدها في 13 كانون الثاني/يناير 2016 بشـــأن ادعاءات بانتهاكات لحقوق الإنســـان خلال فترة إجراء الاسـتقتاء الممتدة من تشـرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسـمبر 2015. وبعد النظر في هذه الشكوى، أصدر الفريق العامل المعني بالحالات قراراً يقضي بردّ الدعوى.

28- وتتعاون جمهورية الكونغو مع هيئات الأمم المتحدة ومع المقررين الخاصـــين المعنيين بحقوق الشعوب الأصلية.

29- وقد أجرت مقررة الأمم المتحدة الخاصـة المعنية بحقوق الشـعوب الأصـلية، السيدة فيكتوريا تولي كوربوز، زيارة إلى جمهورية الكونغو في عام 2019 لبحث وضع الشعوب الأصلية.

30- والتزمت جمهورية الكونغو بتنفيذ التوصـيات التي قدَّمتها المقررة الخاصـة بغية تحسـين نوعية حياة الشعوب الأصلية.

31- وهكذا شـــاركت جمهورية الكونغو، في عام 2021، في تنفيذ القرار 168/75 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الخامسـة والسـبعين في عام 2020. وأُعدَّت وثيقة تتناول تنفيذ هذا القرار وقُدِّمت إلى الأمم المتحدة.

32- وقدَّمت جمهورية الكونغو تقريريها الخامس والسـادس إلى لجنة حقوق الطفل في كانون الأول/ديسمبر 2019، وكذلك تقريرها الثامن إلى اللجنة المعنية بالقضـاء على التمييز ضد المرأة في حزيران/يونيه 2023.

33- وتلجأ جمهورية الكونغو إلى الدعوات المفتوحة إلى تقديم ترشـــيحات أو الإعراب عن الاهتمام لدى اختيار المرشـحين الكونغوليين لانتخابات هيئات معاهدات الأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تراعي الدعوات إلى تقديم ترشيحات ضرورة اعتماد معيار الكفاءة أساساً لاختيار المرشحين.

34- وقد وضـعت جمهورية الكونغو برنامجاً لتحديث الشـرطة الوطنية. ووُقِّعت اتفاقية بين جمهورية الكونغو والاتحاد الأوروبي لتمويل هذا البرنامج في 19 أيار/مايو 2022.

35- ومكَّنت هذه الاتفاقية، على الخصـــوص، من تنفيذ "برنامج الشـــرطة +"، الذي يهدف إلى منع جميع ضروب التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة عن طريق دعم التأهيل المهني للشرطة الوطنية وإنشاء مراكز شرطة تجريبية.

36- وفي إطار اتفاق كوتونو المؤرَّخ 23 حزيران/يونيه 2000، الذي يربط بين مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ من ناحية، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضـــاء، من ناحية ثانية، وضـــعت جمهورية الكونغو والاتحاد الأوروبي وسـفراء الدول الأعضـاء في الاتحاد الأوروبي إطاراً للتفاعل أُطلق عليه اسم "الحوار القطاعي بشأن العدالة وحقوق الإنسان". وعُقدت جلسات هذا الحوار القطاعي بصفة منتظمة في 18 نيسـان/أبريل 2018 و7 أيار/مايو 2019 و8 تموز/يوليه 2021 و23 حزيران/يونيه 2022 و21 حزيران/يونيه 2023.

37- ووقَّعت جمهورية الكونغو، في 7 أيلول/سـبتمبر 2022، بروتوكول اتفاق مع سـفارة فرنسـا في الكونغو والوكالة الفرنســـية Expertise France SAS، لتنفيذ مشـــروع "تعزيز نظام العدالة الجنائية والوصول إلى القانون في الكونغو" الذي يحمل اسم *"FSPI-JUSTICE"*.

38- ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في نظام العدالة الجنائية. وقد استفاد من الدورات التدريبية ذات الصلة ما مجموعه 28 من وكلاء المدَّعين العامين في المحكمة الابتدائية في برازافيل، و4 من رؤساء الدوائر الجنحية، ورئيس المحكمة الابتدائية في برازافيل، و8 من كتَبة المحاكم، و5 من موظفي إدارة السجون. وشملت المواضيع المتناولة تنفيذ العقوبات، وإحالة الدعوى إلى محكمة الفصل، وجلسات محاكم الجُنح.

39- ومنذ عام 2018، مكَّن التعاون مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تدريب 68 قاضياً وغيرهم من موظفي الإدارة العامة في مجالات تشمل مكافحة الفساد والاتجار بالبشر واستغلالهم وقطع الأشجار غير القانوني والتعدين غير القانوني ومراقبة الثروة الحيوانية على الحدود. كما استفادت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من هذه الدورات التدريبية.

40- وأثمر التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بناء قدرات 147 قاضياً و20 دركيّاً و10 من موظفي الجمارك واثنين من ضباط شرطة الإنتربول في مجال الجرائم المتصلة بالأحياء البرية والجريمة العابرة للحدود. وتلقّى 20 قاضياً آخرين تدريباً على السلامة البحرية.

41- وعلى الصعيد الإقليمي، تتعاون جمهورية الكونغو تعاوناً جيداً مع الآليات الأفريقية لحقوق الإنسان.

42- وفي هذا الصدد، قدَّمت جمهورية الكونغو في حزيران/يونيه 2020 تقريرها الدوري عن عقد المرأة الأفريقية، وتقاريرها الثاني والثالث والرابع عن تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وفي 31 أيار/مايو 2023، قدَّمت جمهورية الكونغو تقريرها عن تنفيذ بروتوكول مابوتو بشأن حقوق المرأة في أفريقيا.

ثالثاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف- احترام الإنصاف بين الجنسين والمساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد المرأة

43- تُتَّخذ بانتظامٍ تدابير محدَّدة لتعزيز المنظور الجنساني والقضاء على جميع أشكال التمييز الجنساني، وتجريم العنف الزوجي وجميع أشكال الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال.

44- وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت جمهورية الكونغو الصكوك القانونية التالية:

- القانون رقم 4-2010 المؤرَّخ 14 حزيران/يونيه 2010 المتعلق بحماية الأطفال في جمهورية الكونغو؛
- القانون رقم 3-2014 المؤرَّخ 14 شباط/فبراير 2014 الذي يجيز التصديق على اتفاقية حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي؛
- القانون رقم 22-2019 المؤرَّخ 17 حزيران/يونيه 2019 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص؛
- القانون رقم 10-2022 المؤرَّخ 20 نيسان/أبريل 2022 المتعلق بقانون السجون في جمهورية الكونغو؛
- قانون مويبارا رقم 19-2022 المؤرَّخ 4 أيار/مايو 2022 المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة في جمهورية الكونغو، ونصوصه التطبيقية؛

- القانون رقم 1-2023 المؤرَّخ 21 شباط/فبراير 2023 بشأن إنشاء مركز مويبارا لاستقبال النساء والفتيات ضحايا العنف وتأهيلهن؛
- المرسوم رقم 2022-1949 المؤرَّخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2022 التي يتضمن الموافقة على خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن في جمهورية الكونغو (2018-2022).

45- ويجري حالياً اعتماد المشروع الأولي للقانون المتعلق بالمساواة.

46- وعموماً، أُنجز العديد من الأنشطة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة، تشمل ما يلي:

- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني (2021-2025)؛
- تعزيز قدرات موظفي إنفاذ القوانين (الشرطة والدرك) والقضاة في إدارة شؤون ضحايا العنف الممارَس ضد النساء والفتيات[4]؛
- تدريب قاضيات محاكم الاستئناف في برازافيل وبوانت نوار ودوليسي وأواندو وويسو في مجال العنف الزوجي، في نيسان/أبريل 2021؛
- تنمية قدرات القضاة وضباط الشرطة القضائية بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- تدريب القضاة وغيرهم من الموظفين القضائيين في الهيئات القضائية الخاضعة لاختصاص محاكم الاستئناف في بوانت نوار ودوليسي على قانون مويبارا بشأن مكافحة العنف ضد المرأة، يومي 1 و2 كانون الأول/ديسمبر 2022؛
- تنظيم دورات تدريبية في شباط/فبراير وحزيران/يونيه 2023 لفائدة 160 من الجهات الفاعلة في نظام العدالة الجنائية والمرشدين الاجتماعيين بشأن رعاية ضحايا العنف ضد المرأة؛
- تدريب الموظفين المكلَّفين باستقبال الضحايا ورعايتهم على إعمال حقوق النساء والفتيات. وقد بلغ عدد المستفيدين سنوياً من التدريب، في المتوسط، 100 شخص خلال الفترة 2019-2022 بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومؤسسة جمعية متطوعي الخدمات الدولية ومنظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية؛
- وضع مبادئ توجيهية بشأن تدخلات الشرطة الوطنية في إدارة العنف الجنساني، ووضع إطار لتدابير الوقاية والتصدي؛
- وضع دليل تدريبي لضباط الشرطة الوطنية في مجال إدارة العنف الجنساني؛
- وضع مدونة أخلاقيات الشرطة الوطنية؛
- وضع سياسة وطنية تتعلق بالشؤون الجنسانية من الجيل الثالث.

47- وفي الفترة الممتدة ما بين عامي 2019 و2022، التزمت جمهورية الكونغو، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومؤسسة جمعية متطوعي الخدمات الدولية[5]، والمدرسة الوطنية للإدارة والقضاء في برازافيل[6]، والوكالة الفرنسية للتنمية[7]، ومنظمة اليونيسف[8]، وهيئة خدمات الإغاثة الكاثوليكية[9]،

بتعزيز قدرات وحدات الرعاية الشـــاملة لضـــحايا العنف من خلال توظيف وتدريب محامين وعلماء نفس وغيرهم من الجهات الفاعلة.

48- وفي إطار تنفيذ خطة التنمية الوطنية للفترة 2022-2026، أُوفدت بعثات لدعم تجمعات تنشـط في قطاعي الزراعة والبستنة ومراكز التدريب في مجال قاعات وورشات الحلاقة والخياطة لصالح نساء[10].

49- وتمثَّلت الإجراءات المنفَّذة في هذا الإطار في توزيع معدات الخياطة وتصـفيف الشـعر وتجهيز المنتجات الزراعية. وهكذا، تلقَّت 730 1 امرأة معدّات زراعية للاســتخدام في مجالي البســتنة والمطعمة، واستفادت 207 منهن من معدّات مهنية في 19 من ميادين ممارسة الأنشطة[11]، وتلقَّت 623 امرأة الدعم في إنجاز الأنشـطة المدرة للدخل، ومهن الفنادق والفصـالة والخياطة والقيادة في مجال ريادة الأعمال[12]، ودُرِّبت 120 امرأة على تقنيات تجهيز الأغذية الزراعية المستمدة من المنيهوت[13].

50- وفي 29 نيسـان/أبريل 2023، أنشـأت جمهورية الكونغو الصـندوق النسـائي للادخار والائتمان التعاوني في مادينغو كايس، في مقاطعة كويلو. ويضم الصندوق حالياً 308 منخرطات.

51- وأطلقت جمهورية الكونغو حملات توعية لتشـجيع النسـاء على المشـاركة في الحياة السـياسـية الوطنية. وقد مكَّنت هذه الحملات من تدريب 036 1 مرشـــحة في مختلف الانتخابات (الانتخابات التشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات المحلية).

52- وتبلغ نسبة تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار في جمهورية الكونغو 22 في المائة في الحكومة، و30,55 في المائة[14] في مجلس الشـــيوخ، و16,55 في المائة في الجمعية الوطنية، و33,3 في المائة في المحكمة الدستورية، و25 في المائة في محكمة العدل العليا، و52 في المائة في المجلس الاقتصـادي والاجتماعي والبيئي، و40 في المائة في اللجنة الوطنية لحقوق الإنســـان، و25 في المائة في المجلس الاســتشـاري للأشـخاص ذوي الإعاقة، و19,44 في المائة في المجالس المحلية و20,85 في المائة في المجالس المحلية.

53- وقد ارتفعت نسـبة القاضـيات من 27,7 في المائة إلى 47 في المائة منذ انعقاد الدورة الأخيرة للمجلس الأعلى للقضاء في 27 آذار/مارس 2023.

54- ويكشـف آخر رصـد لعدد موظفي الخدمة المدنية أنَّ النسـاء يمثِّلن حوالي 49 في المائة من إجمالي عدد موظفي الخدمة المدنية.

55- وتترأس امرأتان مؤسـستين دسـتوريتين (المجلس الاقتصـادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الاستشاري للمرأة).

56- وانتُخبت امرأة عمدةً لمدينة بوانت نوار، العاصمة الاقتصادية للبلد وثاني كبرى مدنه.

57- وعيّنت امرأة، في آخر تشكيلة للمجلس الأعلى للقضاء، مدعية عامة في محكمة الاستئناف في برازافيل (عاصمة جمهورية الكونغو).

58- وتتولى امرأتان منصب محافِظة من بين اثني عشر محافظاً في جمهورية الكونغو.

59- والتزمت جمهورية الكونغو التزاماً قويّاً بتنفيذ اسـتراتيجيات على مسـتويات متعددة لتعزيز القدرات العلمية والإدارية للمرأة والنهوض بإنجازات النسـاء والفتيات في مجال العلوم. وتتماشـى هذه المبادرة مع التوجهات الاسـتراتيجية التي رسـمتها السـياسـة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، ولا سـيما ما يتعلق بتعزيز توافر المعارف العلمية والتقنية ذات المنفعة العامة. وتذكي المبادرة وعي النسـاء والفتيات بضـرورة

الانخراط في التداريب العلمية والمهن العلمية. وسيسهم هذا الهدف العام في تغيير الإحصاءات الحالية وإرساء نهج جنساني.

60- وتحقيقاً لهذه الغاية، نُفِّذت المبادرات التالية:

- تحديد النساء الناشطات في ميدان العلوم في الكونغو (65 امرأة)؛
- الاحتفال باليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم، في 11 شباط/فبراير من كل عام؛
- إنشاء الفرع الوطني لمنظمة المرأة في ميدان العلوم في البلدان النامية، وهي مؤسسة ملحقة بمنظمة اليونسكو؛
- مشاركة النساء الناشطات في ميدان العلوم في برامج تدريب دولية في الولايات المتحدة؛
- مشاركة النساء الناشطات في ميدان العلوم في أنشطة التوعية بالمهن العلمية لفائدة فتيات المدارس الثانوية. وفي عام 2023، استفادت 500 شابة من التدريب والتوعية على أيدي نساء ينشطن في ميدان العلوم في بوانت نوار ولوديما وبرازافيل وأويو وويسو.

باء- تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

61- بهدف ضمان استمرارية تحسين وضع الأطفال، صدَّقت جمهورية الكونغو على الصكوك القانونية الدولية التالية، من بين أخرى:

- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، في 23 آب/أغسطس 2002؛
- الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق، في 25 آب/أغسطس 1977؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2013؛
- اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير، في 25 آب/أغسطس 1977؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في 26 تموز/يوليه 1982؛
- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، في 12 آذار/مارس 2012؛
- البروتوكول الإضافي لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، في 24 أيلول/سبتمبر 2010؛
- البروتوكول الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

62- وعلى الصعيد الوطني، يكفل القانون رقم 04-2010 المؤرَّخ 14 حزيران/يونيه 2010 المتعلق بحماية الأطفال في جمهورية الكونغو حماية حقوق جميع الأطفال دون تمييز. وتنص المادة 53 من هذا القانون على أنه *"تُحظر ممارسة العقوبة البدنية لتأديب الطفل"*.

63- وفي السياق ذاته، تنص المادة 39 من دستور 25 تشرين الأول/أكتوبر 2015 على أنَّ *"لكل طفل، دون تمييز، الحق، على أسرته والمجتمع والدولة، في تدابير الحماية التي يقتضيها وضعه"*.

64- واعتمدت جمهورية الكونغو، في 10 كانون الأول/ديسمبر 2015، الإطار الاستراتيجي لتعزيز النظام الوطني لحماية الطفل. وينص هذا الإطار على إنشاء آلية لتنسيق ومتابعة حقوق الطفل تضم جميع أصحاب المصلحة على الصعيد المركزي وعلى صعيد المحافظات والمجتمعات المحلية.

65- ولتعزيز السياسات القائمة الرامية إلى تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، وقَّعت جمهورية الكونغو على خطة الأمم المتحدة لعام 2030 في عام 2016.

66- ومنذ استعراضها الثالث في إطار الاستعراض الدوري الشامل، اعتمدت جمهورية الكونغو خطتين إنمائيتين وطنيتين للفترتين 2018-2022 و2022-2026. وتشكِّل خطة التنمية الوطنية للفترة 2022-2026، التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، إطاراً لتفعيل جميع السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالأطفال.

67- وبالإضافة إلى ذلك، تساهم السياسة الوطنية للعمل الاجتماعي، التي نُقِّحت في 28 حزيران/يونيه 2023، في تعزيز النظام الوطني لحماية الطفل في جمهورية الكونغو.

68- واضطلعت جمهورية الكونغو، بدعم تقني ومالي من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين[15]، بإجراءات تروم حماية ومساعدة الأطفال اللاجئين وملتمسي اللجوء، تتمثل فيما يلي:

- تيسير الوصول إلى المدارس؛
- تشييد المباني المدرسية، وتجهيز الفصول الدراسية بالطاولات والمقاعد، وتوفير الكتب المدرسية وتوزيع الحقائب المدرسية على أكثر من 000 7 تلميذ؛
- إنشاء مراكز محلية للسجل المدني وتدريب أمناء السجلات المدنية؛
- تنظيم سبع حلقات عمل للتوعية بنظام تسجيل المواليد ومنع حالات انعدام الجنسية في مقاطعات ليكوالا وبول وبلاتو وبوانت نوار وبرازافيل ونياري.

69- ووضعت جمهورية الكونغو مشروع مسلك التربية المدنية والمساعدة على الإدماج الاجتماعي لشباب أوبفيل غير الملتحقين بالمدارس[16]، الذي يهدف إلى مكافحة جنوح الأحداث، مثل الظاهرة المعروفة باسم "الأطفال السود"، من خلال تمكينهم من التثقيف العام والتربية المدنية، وكذلك من خلال التدريب على العمل.

جيم- تعزيز حقوق الفئات المستضعفة وحمايتها

1- اللاجئون

70- حق اللجوء مكفول في جمهورية الكونغو بموجب دستور 25 تشرين الأول/أكتوبر 2015 والقانون رقم 29-2017 المؤرَّخ 7 آب/أغسطس 2017 المعدِّل والمكمِّل لبعض أحكام القانون رقم 23-96 المؤرَّخ 6 حزيران/يونيه 1996 الذي يحدِّد شروط دخول الأجانب إلى جمهورية الكونغو وإقامتهم فيها وخروجهم منها، والقانون رقم 41-2021 المؤرَّخ 29 أيلول/سبتمبر 2021 الذي ينظِّم حق اللجوء ووضع اللاجئين.

71- ولدى جمهورية الكونغو إطار مؤسسي لضمان تنفيذ سياستها المتعلقة بحماية اللاجئين ومساعدتهم. ويشمل هذا الإطار المؤسسي اللجنة الوطنية لمساعدة اللاجئين، واللجنة المعنية بأهلية الحصول على صفة اللاجئ، ولجنة الطعون المتعلقة بوضع اللاجئين.

72- ونُفِّذت إجراءات لحماية اللاجئين ومساعدتهم بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وهكذا، قامت جمهورية الكونغو في عام 2019، في إطار تنفيذ بند وقف الحماية فيما يتعلق

باللاجئين الروانديين، بتقييم طلبات الإعفاء في جميع أنحاء البلد. وقد أعفي ما مجموعه 842 لاجئاً روانديّاً. ومُنح 10 لاجئين آخرين، غير مشمولين بالإعفاء، تصاريح إقامة لتسهيل اندماجهم في البلد.

2- الأشخاص ذوو الإعاقة

73- منذ عام 2014، صـــدَّقت جمهورية الكونغو على اتفاقية حقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الإضافي.

74- ونصت المادة 234 من دستور 25 تشرين الأول/أكتوبر 2015 على إنشاء مجلس استشاري للأشخاص ذوي الإعاقة.

75- وبمقتضى المادة 31 من دستور 25 تشرين الأول/أكتوبر 2015، *"للمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة الحق في تدابير حماية فيما يتعلق باحتياجاتهم البدنية أو المعنوية أو غيرها من الاحتياجات من أجل تحقيق كامل إمكاناتهم وفقاً للشروط التي يحدِّدها القانون. ومن واجب الدولة تعزيز تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات والإدارات الوطنية والمحلية".*

76- ويندرج القانون رقم 92/009 المؤرَّخ 22 نيســـان/أبريل 1992 المتعلق بوضـــع ذوي الإعاقة وحمايتهم والنهوض بهم في إطار هذا النهج. وقد استهلت جمهورية الكونغو إصلاح هذا القانون لمسايرة التطورات التي يشهدها وضع الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما منذ التصديق في شباط/فبراير 2014 على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

77- وتشـمل السـياسـة الوطنية للعمل الاجتماعي المنفَّذة في جمهورية الكونغو حماية الأشـخاص ذوي الإعاقة.

78- واعتمدت جمهورية الكونغو استراتيجية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشمل الاستراتيجية، في جملة ما تشمل، التحاق الأطفال ذوي الإعاقة بالمدارس وتعليمهم القراءة والكتابة.

79- ومن هذا المنطلق، التزمت جمهورية الكونغو بتنفيذ إجراءات مختلفة ترمي إلى تعزيز إدماج التلاميذ ذوي الإعاقة في نظام التعليم النظامي. ويبلغ عدد التلاميذ ذوي الإعاقة الملتحقين بالمدارس العادية حالياً 526 2.

80- ومن أجل تعزيز التدريب التأهيلي للأشخاص ذوي الإعاقة، أنشئ مركز وطني للتأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة.

81- ولدى جمهورية الكونغو هياكل للتعليم المتخصص لفائدة للأشخاص ذوي الإعاقة، وهي: معهد الشباب الصم، والمعهد الوطني للمكفوفين في الكونغو، ومعهد ضعاف السمع، والمعهد النفسي التربوي، والمدرسة الخاصة.

82- وتضطلع جمهورية الكونغو منذ عدة سنوات بأنشطة متنوعة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، تشمل ما يلي: بناء منحدرات الولوج في المؤسسات العامة في مقاطعات برازافيل وكوفيت الغربية وبول ونياري، والتأهيل الوظيفي للأشـــخاص ذوي الإعاقة في مراكز التأهيل الوظيفي وتصـــنيع أجهزة تقويم الأعضاء والتأهيل الوظيفي في المركز الوطني لأجهزة تقويم الأعضاء في برازافيل.

83- وتُتَّخذ تدابير خاصة لصالح الأشخاص ذوي المهق.

84- ومن الناحية القانونية، يتمتع الأشخاص ذوو المهق بنفس الحقوق التي يتمتع بها جميع المواطنين الكونغوليين الآخرين. وتتَّخذ جمهورية الكونغو إجراءات محدَّدة لصالح هذه الفئة لتجنب التهميش والوصم اللذين قد تتعرض لهما.

85- ومن التدابير الأخرى تحسين فرص الحصول على الرعاية المناسبة. وتشمل هذه التدابير فحوصات طب العيون والكشف عن الآفات السابقة للسرطان فحص الآفات السابقة للسرطان وتوزيع مستلزمات حماية البشرة.

3- السكان الأصليون

86- كرَّس دستور 25 تشرين الأول/أكتوبر 2015[17] والقانون رقم 5-2011 المؤرَّخ 25 شباط/فبراير 2011 بشأن تعزيز وحماية حقوق السكان الأصليين السياسة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية.

87- ومنذ عام 2019، اعتمدت جمهورية الكونغو النصوص التنفيذية لهذا القانون. وهكذا نُشر ما مجموعه 6 مراسيم:

- المرسوم رقم 2019-199 المؤرَّخ 12 تموز/يوليه 2019 بشأن التدابير الخاصة لمنح وثائق الحالة المدنية للسكان الأصليين؛
- المرسوم رقم 2019-200 المؤرَّخ 12 تموز/يوليه 2019 الذي يحدِّد طرائق حماية الممتلكات الثقافية والأماكن المقدَّسة والمواقع الروحية للسكان الأصليين؛
- المرسوم رقم 2019-201 المؤرَّخ 12 تموز/يوليه 2019 الذي يحدِّد إجراءات التشاور مع السكان الأصليين ومشاركتهم في مشاريع وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- المرسوم رقم 2019-202 المؤرَّخ 12 تموز/يوليه 2019 الذي يحدِّد التدابير الخاصة الرامية إلى تسهيل وصول السكان الأصليين إلى الخدمات الاجتماعية والصحية وحماية دستور الأدوية الخاص بهم؛
- المرسوم رقم 2019-203 المؤرَّخ 12 تموز/يوليه 2019 الذي يحدِّد تشكيلة اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بمتابعة وتقييم جهود تعزيز وحماية حقوق السكان الأصليين، وإجراءات عملها؛
- المرسوم رقم 2019-204 المؤرَّخ 12 تموز/يوليه 2019 بشأن التدابير الخاصة لتيسير حصول أطفال السكان الأصليين على التعليم وتسهيل فرص محو الأمية للكبار.

88- وقد شرعت جمهورية الكونغو، بدعم من الشركاء التقنيين والماليين، في صوغ استراتيجية وطنية بشأن قضايا السكان الأصليين. وأفضت هذه الاستراتيجية إلى اعتماد خطة العمل الوطنية لتحسين نوعية حياة السكان الأصليين للفترة 2022-2025.

89- وتعرض الخطة الأنشطة المتعلقة بحصول السكان الأصليين على التعليم والصحة، وامتلاكهم للأراضي، والعيش في بيئة صحية، والحصول على العمل والاستفادة من الضمان الاجتماعي، ورسم خرائط لأراضيهم وأقاليمهم، وتعداد السكان الأصليين، وحماية ثقافتهم ودستور الأدوية الخاص بهم، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية، والتشاور المسبق والمستنير معهم بهدف الحصول على موافقتهم، واستفادتهم من الأنشطة المدرة للدخل.

90- وقد تلقّى 928 7 طفلاً من السكان الأصليين، في الفترة ما بين 2020 و2023، شهادات ميلادهم مجاناً، وحصل أكثر من 000 1 مواطن من السكان الأصليين تبلغ أعمارهم 18 عاماً فما فوق على بطاقات الهوية الوطنية.

91- وخلال الفترة نفسها، سجَّلت جمهورية الكونغو 750 14 طفلاً من السكان الأصليين، من بينهم 456 7 فتاة، في المدارس.

92- وبموجب المرسوم رقم 2023-133 المؤرَّخ 5 أيار/مايو 2023 المتعلق بتعيين القضاة، عُيِّنت قاضية من السكان الأصليين نائبةً للمدعي العام لدى المحكمة الابتدائية في برازافيل.

93- وفي نهاية الانتخابات المحلية الأخيرة التي جرت في عام 2022، انتُخب اثنان من السكان الأصليين مستشاريْن في مقاطعتي سانغا وليكوالا.

94- وتُتَّخذ تدابير محدَّدة لإدماج أفراد السكان الأصليين في الإدارة العامة. ففي عام 2023، عُيِّن ستة عشر شخصاً من السكان الأصليين في الخدمة المدنية العامة، من بينهم قابلتان، في سيبيتي وإمبفوندو، على التوالي. ويوظَّف السكان الأصليون بانتظام في جهازي الشرطة والدرك الوطنيين عند التوظيف في أجهزة إنفاذ القانون.

95- ويعمل حالياً أكثر من 400 من شباب السكان الأصليين في شركات قطع الأشجار والمناطق المحمية في مقاطعتي سانغا وليكوالا.

96- وبموجب المرسوم رقم 2023-80 المؤرَّخ 7 آذار/مارس 2023، وُشِّح رجل من السكان الأصليين بوسام التفاني الكونغولي من درجة فارس نظير أعماله لصالح النهوض بأوضاع نساء السكان الأصليين.

97- واستضافت جمهورية الكونغو، في الفترة من 8 إلى 12 أيار/مايو 2023، المنتدى دون الإقليمي الأول لنساء السكان الأصليين والمجتمعات المحلية في وسط أفريقيا.

98- وقبل تنفيذ بعض المشاريع، مثل مشروع إنشاء المنطقة المحمية لميسوك - دجا ومشروع بالوعة الكربون في باتيكي (Batéké Carbon Sink)، أجريت مشاورات أسفرت عن الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة للسكان الأصليين المتأثرين بهذه المشاريع.

دال- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

99- تدمج خطة التنمية الوطنية للفترة 2022-2026 أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وتأخذ الخطة في الاعتبار أيضاً البرامج الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما ما تعلَّق منها بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والإصلاحات الاقتصادية والمالية للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

100- وتتيح الخطة الوطنية للتنمية للفترة 2022-2026، التي تقدَّر الميزانية المخصَّصة لها بأكثر من ثمانية تريليونات فرنك أفريقي، تنفيذ برنامج استثمار عام يضم أكثر من 300 مشروع تسهم في توفير فرص العمل وانخفاض معدلات الفقر.

101- وفي إطار خطة التنمية الوطنية، تنفِّذ جمهورية الكونغو إجراءات ترمي إلى تحسين جودة الخدمات الصحية بتزويد المراكز الصحية بالمعدّات والأدوية والموارد البشرية المناسبة. وتهدف هذه الإجراءات أيضاً إلى تحقيق اللامركزية في مراكز التحاليل الطبية لكي يتسنى إجراء كشف مكثَّف وتقديم رعاية سريعة للمرضى. وتندرج هذه الإجراءات ضمن السياسة الصحية الوطنية.

102- وما فتئت جمهورية الكونغو تنفِّذ منذ عدة سنوات مشاريع ترمي إلى تعزيز صحة الأم والطفل. وقد مكَّنت هذه المشاريع من تخفيض معدل وفيات الأمهات والأطفال بصورة كبيرة من 23 في المائة إلى 9 في المائة في المرافق الصحية.

103- ولزيادة القدرة على تقديم خدمات الصحة العامة، افتتحت جمهورية الكونغو مستشفيين عامين في برازافيل[18] وبوانت نوار[19]، ودرَّبت 295 طبيباً في كوبا، ووظَّفت 000 3 عامل صحي، وحرصت على تحديث المنصات التقنية[20] للمراكز الصحية المتكاملة في جميع مقاطعات البلد منذ عام 2019.

104- وفي إطار الجهود الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حصل انخفاض في معدل انتقال هذا الفيروس من الأم إلى الطفل بنسبة 18 في المائة في عام 2020، مقابل 19 في المائة في الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2020.

105- وقد صاغت جمهورية الكونغو عدة استراتيجيات لمكافحة وفيات الأمهات والرضع، تشمل ما يلي: خارطة الطريق للتعجيل بالحد من وفيات الأمهات والأطفال للفترة 2018-2025 وخطة إعادة ضبط تنظيم الأسرة للفترة 2016-2020 والخطتين الاستراتيجيتين المتكاملتين للصحة الإنجابية وصحة الأمهات والمواليد والأطفال والمراهقين للفترتين 2018-2022 و2022-2026.

106- وفي الفترة الممتدة ما بين عامي 2005 و2017، انخفض معدل وفيات الأمهات بمقدار النصف.

107- ويبلغ معدل تغطية التحصين حالياً 62 في المائة.

108- ونفَّذت جمهورية الكونغو مشروعي إيبوتيلي وكوبيكيسا[21] في مقاطعات سانغا وليكومو وبرازافيل وبوانت نوار وكويلو. ويهدف هذان المشروعان إلى تحسين خدمات الرعاية الصحية العامة للنساء والأطفال.

109- وتعمل جمهورية الكونغو أيضاً على تحسين نظامها التعليمي.

110- وفي هذا الصدد، اعتمدت السياسة الوطنية للتنمية المتكاملة للطفولة المبكِّرة (2022-2030)، والاستراتيجية الوطنية لتعليم الفتيات في جمهورية الكونغو، واستراتيجية قطاع التعليم (2021-2030).

111- وقد مكَّنت البرامج التي وضعتها جمهورية الكونغو من محو الأمية في صفوف 628 15 شخصاً في عام 2018، وفقاً للمعهد الوطني للإحصاءات. ويقدِّر البنك الدولي معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في جمهورية الكونغو بـ 82,05 في المائة، منها 49,38 في المائة من الشابات.

112- وفي الفترة الممتدة ما بين عامي 2019 و2022، وظَّفت جمهورية الكونغو 239 6 معلِّماً، منهم 357 1 في التعليم التقني والمهني و882 4 في التعليم العام.

113- وتكفل الدولة الكونغولية لجميع الأطفال الحق في التعليم والمساواة في الحصول على التعليم والتدريب. ففي الفترة ما بين عامي 2018 و2023، شيَّدت جمهورية الكونغو العديد من البنى التحتية المدرسية، بما في ذلك 29 فصلاً دراسيّاً للتعليم التقني والمهني في المناطق الريفية، ومدرسة ثانوية للتعليم العام في ليكانا ومركز للتعليم قبل الابتدائي في غامبوما، والمدارس الثانوية في تشيكامبيكا، وغانغ أوبي في إنكويلي وموساكا، والمدرسة الداخلية للمدرسة الثانوية في بيتو، والمدرسة الإعدادية للتعليم العام في إنغانا، والمدرسة الإعدادية للتعليم العام في لوكوليلا.

114- وأُحرز أيضاً تقدم كبير في بناء المرافق الرياضية في المدارس. ووصلت نسبة تجهيز المدارس بالمعدات الرياضية في عام 2021 إلى 89 في المائة.

115- وفي مجال التعليم العالي، أسهم إنشاء جامعة ديني ساسو نغيسو وتطوير قطاع التعليم العالي الخاص في تحقيق تحسن ملحوظ في فرص التعليم والتدريب على الصعيد الوطني من خلال تنويع المسارات الدراسية، مما مكَّن من تدريب الموارد البشرية المؤهَّلة لتلبية احتياجات سوق العمل.

116- وبدأت الحكومة أشغال بناء جامعة لوانغو في مقاطعة كويلو.

117- وفيما يتعلق بتشييد البنية التحتية للطرق، نُفِّذ العديد من المشاريع منذ عام 2018:

- تهيئة وتزفيت المقطع الطرقي سيمبي – سوانكي – نتام الذي يبلغ طوله 143 كيلومتراً[22]؛
- تهيئة وتزفيت الـ 50 كيلومتراً الأولى من الطريق الرابطة بين دوليسي وكيبانغو، بما في ذلك إقامة جسور فوق نهر لوفاكو وبحيرة نياري؛
- إقامة جسر ذي هيكل مختلط فوق نهر ليكوالا – موساكا في إيتومبي؛
- تزفيت مسرب التفرع Ragec الذي يربط الطريق الوطنية رقم 2 بالمخرج الشمالي الثاني لبرازافيل على مسافة تناهز كيلومترين؛
- توسعة وتعزيز الطريق الوطنية رقم 2 على المحاور الطرقية جيري – إنغاه، إتسوالي – نغو، نغو – أويونفولا، غامبوما – أولومبو، بطول تراكمي يبلغ 75 كم؛
- تعلية الردم الأرضي المفضي إلى الجسر المقام فوق نهر ليفيني (480 1 كم) وتقاطع غامبوما (600 م).

118- ويجري تنفيذ مشاريع أخرى مثل بناء الطريق الرابطة بين دوليسي ودوسالا وندينديي، واستكمال أعمال تزفيت الطريق الرابطة بين إيو وبوندجي، وتهيئة وتزفيت الطريق الرابطة بين ويسو وبوكولا، بما في ذلك الجسر المقام فوق نهر سانغا، وتهيئة وتزفيت الطرق المؤدية إلى الثكنات العسكرية الجديدة، ومعالجة عمليات التعرية والانهيالات الأرضية، وصيانة وتأهيل الطرق الوطنية وطرق المقاطعات.

119- ونفَّذت جمهورية الكونغو مشروع التنمية الحضرية وتأهيل الأحياء الفقيرة[23] في الأحياء المستهدفة في برازافيل (سوكيسا وموكوندزي نغواكا) وبوانت نوار (مبوكو وتشينيامبي).

120- وفي مجال إنتاج الطاقة، أُنجز العديد من المشاريع[24]:

- بناء وتجهيز محطة حرارية لتوليد الكهرباء في إمبفوندو (ليكوالا)، بقوة 3,4 ميغاوات؛
- تأهيل مولِّد محطة توليد الكهرباء بواسطة الغاز في جينو، بقوة 25 ميغاوات؛
- إضافة مولِّد إلى محطة توليد الكهرباء، بقوة إجمالية تبلغ 300+184 ميغاوات؛
- بناء خط كهربائي متوسط ومنخفض التوتر لحي مبّيلا (برازافيل)؛
- بناء محطة ليويسو للطاقة الكهرمائية بقدرة 19,9 ميغاوات، لتزويد مدينتي ويسو وموكيكو في مقاطعة سانغا؛
- ربط بلدات نغولونكيلا وليكانا ولاغوي ولوانغو بشبكة الكهرباء؛
- مواصلة ربط مدينة بوانت نوار بشبكة الكهرباء.

121- وفي قطاع المياه، وسَّعت جمهورية الكونغو شبكات توزيع مياه الشرب في برازافيل، مما مكَّن من ربط الأحياء البعيدة عن وسط برازافيل بشبكة الإمداد بمياه الشرب[25].

122- وفي إطار تنفيذ خطة التنمية الوطنية للفترة 2022-2026، تواصل جمهورية الكونغو تعزيز الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

123- وتحقيقاً لهذه الغاية، وضعت جمهورية الكونغو عدة مشاريع تهدف إلى الحد من الفقر، بما في ذلك مشروعا ليسونغي (LISUNGUI) وتيليما (TELEMA)[26]، ومشروع تنمية المهارات من أجل القابلية للتوظيف.

124- وتنفيذاً لمشروع ليسونغي، قدَّمت الحكومة تحويلات مالية مشروطة إلى أسر معيشية فقيرة مختارة، ووفَّرت الرعاية الصحية المجانية لأشخاص مختارين، والتدريب المهني لشباب من أسر فقيرة، ووفَّرت التمويل للنساء اللائي يضطلعن بمشاريع أنشطة مدرة للدخل.

125- وقد بلغ عدد الأسر التي تلقَّت تحويلات مالية مشروطة 170 5 أسرة. وموِّلت مشاريع 908 7 أسر. واستفادت 522 19 أسرة من رعاية صحية مجانية؛ وتلقّى 824 شاباً تدريباً في وُرش ومراكز تدريب في مقاطعة ليكوالا؛ واستفاد 184 معلِّماً في المدارس الابتدائية من خدمات الرعاية.

126- وأسهم مشروع تيليما في تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي المستدام للفئات السكانية الضعيفة. فمنذ كانون الأول/ديسمبر 2022، موَّل المشروع 580 مشروعاً تروم تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي المستدام للفئات السكانية الضعيفة.

127- وفي إطار الأنشطة الرامية إلى مكافحة كوفيد-19، مكَّن مشروع تيليما من دعم نحو 000 6 شخص (من الأطفال وكبار السن) من خلال توزيع مواد غذائية وغير غذائية في مقاطعات برازافيل وبوانت نوار وبّول، إلى جانب تنظيم حملات التوعية لصالح 337 878 شخصاً في جميع أنحاء البلد.

128- وفي كانون الثاني/يناير 2023، مكَّنت الإنجازات الرئيسية التي أثمرها مشروع تنمية المهارات من أجل القابلية للتوظيف من ضمان التدريب والإدماج المهنيين ودعم ريادة الأعمال وريادة الأعمال الصغيرة النطاق للشباب المستضعفين. ومكَّن هذا المشروع من تدريب 510 شباب، على مدى ستة (6) أشهر، في برازافيل و602 في بوانت نوار. واستفاد 174 شاباً في برازافيل و344 في بوانت نوار من تدريب على مدى تسعة (9) أشهر. واستفاد 461 شاباً من دورات تدريبية في مجال الأعمال التجارية الزراعية والتكنولوجيا الرقمية والنجارة. ففي قطاع الأعمال التجارية الزراعية، تلقَّى التدريب 125 شاباً في برازافيل و199 في بوانت نوار. وفي قطاع التكنولوجيا الرقمية، دُرِّب 50 شاباً في برازافيل و46 في بوانت نوار. وفي قطاع النجارة، تلقَّى التدريب 28 شاباً في برازافيل و14 في بوانت نوار.

129- ولمعالجة مسألة قابلية الشباب للتوظيف، أنشأت جمهورية الكونغو الصندوق الوطني للقابلية للتوظيف والتعلم[27] ووكالة التشغيل الكونغولية[28].

130- ومنذ إنشائه في 9 نيسان/أبريل 2019، قام الصندوق الوطني للقابلية للتوظيف والتعلم بتدريب وإدماج 904 4 من الشباب في الفترة ما بين 2021 و2023.

131- وفي إطار مواصلة تنفيذ سياستها الرامية إلى تعزيز الشمول المالي، أنشأت جمهورية الكونغو هيكلاً عامّاً لدعم المؤسسات الصغيرة جدّاً والصغيرة والمتوسطة الحجم والحرف اليدوية يحمل اسم "صندوق التشجيع والضمان والدعم".

132- ومنذ استحداث هذا الصندوق في عام 2019[29]، استفادت 541 4 مؤسسة من إجراءات التشجيع، و100 مؤسسة من الضمان ودُعمت 15 مؤسسة أخرى في مختلف قطاعات الأنشطة.

133- وانخرطت جمهورية الكونغو انخراطاً راسخاً في تنفيذ استراتيجية لنشر البنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية ذات النطاق العريض الفائق السرعة، في إطار مشروع إقامة بنية تحتية وطنية للألياف

البصرية (مشروع التغطية الوطنية)، وربطها البيني بالبلدان المجاورة (مشروع CAB-CIT CG) وبالشبكة العالمية للألياف البصرية (مشروع الكابلات البحرية WACS).

هاء- احترام حقوق الإنسان في نظام العدالة وإدارة السجون

134- بغية زيادة تيسير وصول المتقاضين إلى العدالة، تحرص جمهورية الكونغو على مواصلة سياسة تدريب القضاة.

135- وقد بلغ عدد القضاة الذين تلقّوا تدريباً في الفترة ما بين عامي 2019 و2022 ما مجموعه 328 قاضياً، يؤدّون مهامهم حالياً في مختلف المحاكم.

136- وينتظر 46 قاضياً متدرباً انتدابهم في نهاية تدريبهم.

137- ويجري تدريب 471 قاضياً متدرباً في المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء في برازافيل.

138- ومنذ عام 2018، تعقد جمهورية الكونغو محاكمات جنائية بانتظام[30].

139- وقد صدرت أحكام إدانة بحق أشخاص ارتكبوا أعمال تعذيب.

140- وفي هذا الصدد، حوكم وأدين أفراد من الشرطة والدرك تورَّطوا في عدد من حالات تعذيب وسوء معاملة أفضت إلى الوفاة. فقد حكمت المحكمة الجنائية في بوانت نوار، في آذار/مارس 2018، على 3 أفراد من جهاز الشرطة بـ 20 عاماً من الأشغال الشاقة، وبالسجن 5 سنوات و6 أشهر على التوالي.

141- وفيما يتعلق بمأساة شاكونا، التي وقعت في تموز/يوليه 2018، حكمت المحكمة الابتدائية في برازافيل على 6 أفراد من الشرطة ثبتت إدانتهم، بمن فيهم رئيس شرطة شاكونا ونائبه، بأحكام تتراوح ما بين 12 شهراً و3 سنوات من السجن النافذ. وتلقَّت أسر الضحايا تعويضاً[31].

142- وفي قضية أخرى، ضُبط فيها أفراد من الشرطة متلبسين بأعمال تعذيب تحت جسر برازافيل، مما أدى إلى الوفاة، أمرت محكمة الاستئناف في برازافيل، بموجب قرار صادر في 9 شباط/فبراير 2022، الدولة الكونغولية بدفع 230 مليون فرنك أفريقي للضحايا. وبُرِّئ اثنان من أعوان الشرطة وحُكم على 5 آخرين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات.

143- وفيما يتعلق بحالات الانتهاكات المزعومة أو أعمال الاستغلال الجنسي المزعومة في سياق عمليات حفظ السلام التي اتُّهم فيها أفراد القوات الكونغولية المشاركة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في بوسانغوا وبوالي ومامبيري وبانغي[32]، اتُّخذت إجراءات قانونية ضد الجنود المتورطين، استناداً إلى نتائج التحقيقات الوطنية.

144- فعلى سبيل المثال، أفضت الإجراءات القانونية التي بوشرت بشأن الادعاءات المتعلقة بالاختفاء القسري لـ 12 شخصاً اعتُقلوا في 14 آذار/مارس 2014 في بوالي، إلى إصدار المحكمة الجنائية في برازافيل، في 9 شباط/فبراير 2022، حكماً بالسجن لمدة ثلاث سنوات على قائد عمليات الوحدة و3 من مرؤوسيه.

145- وفي قضية مكتب المدعي العام والدولة الكونغولية ضد مواطنين كونغوليين وأجانب حوكموا بتهمة الفساد وتزوير مستندات عامة والتواطؤ في الفساد والتواطؤ في تزوير مستندات عامة، أدانت الدائرة الجنائية للمحكمة العليا، في 5 تموز/يوليه 2023، عمدة لواندجيلي السابق، ورئيس محكمة الصلح في لواندجيلي والأمين العام لمكتب عمدة لواندجيلي[33].

146- وتولي الحكومة اهتماماً بالغاً لظروف الاحتجاز. فقد حدَت مشاكل اكتظاظ السجون والنظافة الصحية والصحة في السجون بالحكومة إلى وضع مشروع واسع النطاق لتأهيل السجون وبناء أخرى في جميع أنحاء البلد. ومكَّن هذا المشروع من تأهيل سجني بوانت نوار ودوليسي، وبناء سجن إمبفوندو في مقاطعة ليكوالا، فضلاً عن بناء ملحقة لسجن ويسو في مقاطعة سانغا في عام 2020.

147- وواصلت جمهورية الكونغو، في عام 2023، تنفيذ هذا المشروع ببناء سجون مادينغو وجامبالا وغامبوما، فضلاً عن تأهيل سجون برازافيل وبوانت نوار ودوليسي وسيبيتي وإيوو[34]. وأُدرج في ميزانية عام 2023 بند بمبلغ ملياري فرنك أفريقي لمواصلة أشغال بناء مجمع سجني في أواندو[35] في مقاطعة كوفيت.

148- وبدعم من المنظمة غير الحكومية "العمل المسيحي من أجل القضاء على التعذيب"، نشرت جمهورية الكونغو "دليل الضمانات القضائية للمحتجزين".

149- وبعد دخول قانون السجون حيز النفاذ، تقوم الحكومة بتدريب موظفي السجون في المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء منذ عام 2022. ويجري حالياً تدريب 113 موظفاً.

واو- الإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد وتعزيز السلام

150- شرعت جمهورية الكونغو في تنفيذ برنامج إصلاحات بهدف تحسين إطارها القانوني والتنظيمي في مجالات الإدارة ومكافحة الفساد وتعزيز السلام.

151- وفي هذا الإطار، اعتمدت جمهورية الكونغو التشريعات التالية:

- القانون رقم 13-2005 المؤرَّخ 14 أيلول/سبتمبر 2005 الذي يجيز التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛
- القانون رقم 10-2017 المؤرَّخ 9 آذار/مارس 2017 المتعلق بقانون الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية؛
- القانون رقم 3-2019 المؤرَّخ 7 شباط/فبراير 2019 القاضي بإنشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد، ونصوصه التطبيقية؛
- القانون رقم 40-2019 المؤرَّخ 7 شباط/فبراير 2019 بشأن إلزام المواطنين المنتخبين لشغل منصب عام رفيع أو المعيَّنين لشغله بإقرارات الذمة المالية، ونصوصه التطبيقية؛
- القانون رقم 18-2019 المؤرَّخ 24 أيار/مايو 2019 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية للشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية؛
- القانون رقم 9-2022 المؤرَّخ 11 آذار/مارس 2022 المتعلق بمنع ومكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة.

152- وتساهم عدة مؤسسات في تنفيذ سياسة الحكومة في هذه المجالات، أهمها:

- ديوان المحاسبة وتنظيم الميزانية؛
- الهيئة العليا لمكافحة الفساد[36]؛
- اللجنة الوطنية للشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية؛
- المفتشية العامة للدولة؛

- المفتشية العامة للشؤون المالية؛
- المفتشية العامة للمحاكم والدوائر القضائية؛
- المديرية العامة لمراقبة المشتريات الحكومية؛
- المفوضية العليا لإعادة إدماج المقاتلين السابقين.

153- وتتجسد الجهود العملية الرامية إلى مكافحة الممارسات المخلَّة بالقيم أيضاً في مقاضاة وإدانة العديد من الشخصيات رفيعة المستوى، مثل المدير العام للمديرية العامة لمراقبة المشتريات الحكومية[37] والعمدة السابق لمدينة برازافيل[38].

154- ففي قرار صادر في 7 كانون الأول/ديسمبر 2018، أدانت الدائرة الجنائية للمحكمة العليا 5 أشخاص، من بينهم قاض في المحكمة العليا وموثِّق ومحامٍ، بتهمة خيانة الأمانة والإخفاء.

155- وأصدرت الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى للقضاء، المنعقدة في 27 آذار/مارس 2023، عقوبات في حق قضاة بسبب أفعال تشكِّل إخلالاً جسيماً بالواجب المهني. وهكذا فُصل 9 قضاة، بمن فيهم المدعي العام في محكمة الاستئناف في برازافيل؛ وخُفضت رتبة 3 قضاة؛ وجُرِّد قاضيان من مهامهما. وصدر قرار بالتوبيخ مع إدراجه في الملف في حق 9 قضاة آخرين.

156- وتتَّخذ جمهورية الكونغو بانتظامٍ إجراءات لتحسين الإدارة. فمن بين التدابير الـ 15 المتعلقة بمعيار المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية لعام 2016، نفَّذت 6 تدابير:

- تعزيز نظام المعلومات المتعلقة بالإدارة المالية[39]؛
- تعزيز نظام المعلومات المتعلقة باقتصاد الأحراج[40]؛
- تعزيز نظام المعلومات الجمركية؛
- وضع نظام رصد مدفوعات الديون المستحقة للدولة (SYSPACE)[41]؛
- التوقيع على التقرير النهائي عن المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية، بشأن الكونغو، لعام 2018؛
- اعتماد اللجنة التنفيذية الوطنية المعنية بالمبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية لتقرير المبادرة، بشأن الكونغو، لعام 2019.

157- واتَّخذت جمهورية الكونغو أيضاً تدابير لتعزيز الحكم الديمقراطي والشفافية، تشمل ما يلي:

- تكريس تعددية الأحزاب بموجب دستور 25 تشرين الأول/أكتوبر 2015؛
- اعتماد بطاقة الاقتراع الوحيدة؛
- اعتماد نسبة 30 في المائة حدّاً أدنى لتقديم الأحزاب السياسية مرشحات في الانتخابات التشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات المحلية؛
- إنشاء لجنة وطنية مستقلة للانتخابات؛
- استحداث إطار للتشاور السياسي قبل الانتخابات، منذ عام 2009[42].

158- ويكفل المجلس الأعلى لحرية الاتصال أيضاً تعزيز الإدارة الرشيدة. وتشمل مهام هذه الهيئة ضمان التعددية في وسائط الإعلام السمعية البصرية العمومية. وقد دأب المجلس على عقد اجتماعات لفائدة المواطنين بشأن التواصل خلال فترة الانتخابات مع المجتمع المدني والأحزاب والتجمعات السياسية.

159- وفي إطار تنفيذ اتفاق كينكالا[43]، استهلت جمهورية الكونغو، بدعم تقني ومالي من الأمم المتحدة والولايات المتحدة واليابان، برنامجاً لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

160- ويبلغ عدد المستفيدين من البرنامج 000 20 مستفيد، بمن فيهم 500 7 مقاتل سابق و500 2 عضو منتسب و000 10 شخص من المجتمعات المضيفة.

161- ويشمل البرنامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمستفيدين.

162- وسيمكِّن البرنامج، على المدى البعيد، من تحقيق الأهداف التالية:

- جمع الأسلحة الحربية؛
- إنشاء آليات لإعادة الإدماج المجتمعي؛
- تمويل مشاريع ذات أثر اجتماعي واقتصادي.

رابعاً- ملاحظات ختامية

163- تسلِّم جمهورية الكونغو، بانضمامها إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل منذ إنشائها، بأهمية هذه الآلية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

164- ومن ثم فهي تعبِّر عن دعمها لجميع الدول في متابعة تنفيذ ما قبلته تلك الدول من توصيات.

165- وضمن الإطار الرسمي للاستعراض الدوري الشامل، ستواصل الكونغو على الدوام حوارها مع المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني ومختلف الجهات الفاعلة العاملة في مجال حقوق الإنسان.

166- وتظل جمهورية الكونغو، العازمة على مواصلة جهودها الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان عملياً، وفية لالتزاماتها وتعهداتها الدولية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

167- ومع مراعاة التدابير الأساسية المتَّخذة لتنفيذ مختلف التوصيات، والتحديات التي يتعين التصدي لها من أجل ضمان الحماية الفعالة لحقوق الإنسان، ستطلب جمهورية الكونغو، حسب الاقتضاء، الدعم التقني من المجتمع الدولي.

خامساً- موقف منظمات المجتمع المدني

168- منظمات المجتمع المدني مسرورة بمشاركتها، إلى جانب الأمانة الدائمة للمجلس الاستشاري للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، في الفريق العامل المكلف بتقييم تنفيذ السلطات العامة لتوصيات الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل.

169- وتشيد بالجهود المبذولة لتنفيذ التوصيات الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16.

170- وتحثُّ دولةَ الكونغو على بذل المزيد من الجهود لتحقيق كل ما يسهم في تمتع جميع السكان بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً.

171- وهي ترحِّب بالخطوات التالية:

- وضع إطار التفاعل والحوار بين وزارة العدل وحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، الموقَّع في شباط/فبراير 2019، وتَعتبر أنَّ منتدى الحوار هذا يمكن أن يعمل على نحو أمثل؛

- التوقيع على المرسوم رقم 2022-63 المؤرَّخ 11 شباط/فبراير 2022 القاضي بتعيين أعضاء المجلس الاستشاري للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وهو ما يمكِّن من عقد دورات المجلس؛
- التنظيم المشترك بين وزارة العدل وحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان لأنشطة رئيسية مثل الاحتفالات بيوم 10 كانون الأول/ديسمبر.

172- وتعرب عن أسفها لما يلي:

- عدم وجود إطار قانوني محدَّد بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- ضعف تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار.

Notes

[1] La matrice de la mise en œuvre des recommandations, élaborée au cours du troisième cycle de l'Examen Périodique Universel, est un document qui fixe les objectifs à atteindre, la période d'exécution des activités à réaliser, détermine les moyens et les acteurs impliqués : institutions étatiques (ministères, parlement), commission nationale des droits de l'homme, société civile, partenaires bilatéraux et multilatéraux, et indique les coûts et les sources de financement des activités prévues.

[2] La classification thématique a été faite, avec la participation du Haut-commissariat des Nations-Unies aux droits de l'homme, en fonction des institutions et administrations auxquelles renvoyait chaque recommandation.

[3] Il s'agit du code pénal, du code de procédure pénale, du code des personnes et de la famille, du code civil, du code de procédure civile et commerciale, du code de procédure administrative et financière et du code de l'organisation juridictionnelle. Tous ces avant-projets de codes se trouvent actuellement dans le circuit d'approbation au niveau du Gouvernement.

[4] cf. les rapports pays pour les cycles 1,2 et 3 de l'EPU.

[5] Association des Volontaires pour le Service International.

[6] Ecole nationale d'administration et de magistrature de Brazzaville / Ecole nationale de magistrature de Bordeaux.

[7] Agence française de développement.

[8] Fonds des Nations unies pour l'enfance.

[9] Catholic Relief Services.

[10] En effet, concernant le soutien aux Activités Génératrices de Revenus (AGR), facteur d'autonomisation de la femme, de nombreuses actions de soutien ont été réalisées sur l'ensemble du territoire national.

[11] Les femmes bénéficiaires ont été appuyées dans les branches suivantes : mécanique, cyber café, restauration, maraîchage et couture.

[12] Les bénéficiaires ont été identifiés à Brazzaville et Pointe-Noire avec l'appui de la Commission nationale de l'UNESCO, du PNUD, de LEB Congo et de JOKKOLABS Congo.

[13] Les bénéficiaires ont été identifiés dans les départements du Pool et du Niari en 2022, ceci avec l'appui du PAM.

[14] L'on est passé de 8 femmes sénatrices en 2002 à 22 femmes en 2023.

[15] Haut-commissariat aux réfugiés.

[16] Les sites d'Odziba dans le département du Pool, Bokania et Otsendé dans le département de la Cuvette ont également été identifiés.

[17] L'article 16 de la Constitution dispose : « La loi garantit et assure la promotion et la protection des droits des peuples autochtones ».

[18] Le 15 décembre 2021. Cet hôpital a une capacité d'accueil de 210 lits, 13 services cliniques et paracliniques et 5 services techniques.

[19] Le 21 janvier 2022. Cet hôpital a une capacité d'accueil de 200 lits.

[20] Les plateaux techniques ont été mis à niveau à la faveur des mesures urgentes de lutte contre la Covid-19.

[21] Plan national de développement sanitaire 2018-2022.

[22] C'est le 2e module de la route d'intégration régionale Ketta (au Congo)- Djoum (au Cameroun).

[23] Les travaux réalisés ont concerné entre autres l'aménagement par pavage de 28 kilomètres de voiries ; la construction des 2 marchés domaniaux de Soukissa, à Brazzaville, et Tchiniambi, à Pointe-Noire ; la réhabilitation de 3 complexes scolaires.

[24] D'autres sont en cours de réalisation à l'instar de la construction de la ligne Oyo-Mossaka ; l'électrification d'Alembé et des localités riveraines ; l'électrification de la zone et du parc-industriel de Maloukou ; l'électrification rurale.

[25] Il s'agit des quartiers suivants : Bilolo-Académie, Itatolo, Makabandilou, Impoh-Manianga, Massengo 3 poteaux, Mayanga, Ngamporo, Nkombo, Sadelmi et Soprogi. La République du Congo a également procédé à la construction des forages d'eau (notamment à Komono et à Allembé) en vue de doter certaines localités d'un système d'adduction d'eau potable.

[26] Ces projets intègrent la politique nationale de l'action sociale.

[27] Loi n° 8-2019 du 9 avril 2019 portant création du fonds national d'appui à l'employabilité et à l'apprentissage.

[28] Loi n° 7-2019 du 9 avril 2019 portant création de l'agence congolaise pour l'emploi.

[29] Loi n° 23-2019 du 5 juillet 2019 portant création du fonds d'impulsion, de garantie et d'accompagnement des très petites, petites et moyennes entreprises et de l'artisanat.

[30] Les sessions criminelles se sont tenues en mars 2018, avril 2019, décembre 2019, janvier 2020, 2022 et juillet 2023.

[31] Décision rendue par le tribunal de grande instance de Brazzaville en date du 8 mars 2019.

[32] Ces cas ont été notifiés au Gouvernement de la République du Congo par le secrétariat des Nations-Unies.

[33] Les peines ont varié entre 18 mois et 5 ans d'emprisonnement ferme assorties de fortes amendes.

[34] Le Gouvernement de la République envisage la construction de deux autres complexes pénitentiaires dans les zones centre et sud, notamment à Ignié dans département du pool et à Hinda dans le département du Kouilou.

[35] Avec une capacité maximale de plus de mille (1000) places, ce complexe une fois achevé, pourra non seulement apporter une solution définitive au problème de surpopulation carcérale auquel sont confrontées les maisons d'arrêt de Brazzaville et de Pointe-Noire, mais aussi et surtout aura l'avantage d'améliorer fondamentalement les conditions de détention dans les établissements pénitentiaires.

[36] Aux termes de la loi n°03-2019 du 7 février 2019, la HALC a le pouvoir de s'autosaisir, et peut, par conséquent, entreprendre des enquêtes et des investigations dans tous les secteurs de l'Etat. Elle peut par ailleurs, dans le cadre des enquêtes et investigations sur les cas de corruption, obtenir des informations auprès des organismes internationaux avec lesquels le Congo a conclu des accords judiciaires ou diplomatiques.

[37] Arrêt de la Cour criminelle rendu le 23 janvier 2019.

[38] Arrêt de la Cour criminelle n°003 du 18 juillet 2020.

[39] Ce système permet, entre autres, de tracer les recettes publiques pétrolières et non pétrolières.

[40] Ce système a été renforcé par la mise en place du système de la vérification de la légalité (SVL).

[41] Ce système est une plateforme web qui permet aux sociétés exerçant dans les secteurs liés aux ressources naturelles (bois, mines et pétrole) d'enregistrer leurs déclarations périodiques en ligne. Il permet également d'autonomiser certaines tâches de l'administration afin d'assurer une meilleure sécurisation des recettes et un bon suivi des paiements au profit de l'Etat.

[42] La dernière en date est celle qui a eu lieu du 3 au 6 mars 2022 à Owando, prélude aux élections législatives du 24 juillet 2022.

[43] Il s'agit de l'Accord de cessez le feu et de cessation des hostilités du 23 décembre 2017 mettant fin à la crise post-électorale dans le département du Pool.